

وكان يقرى في العصر بفاحة الكتاب وسنتين يطول في الاولى ويقصر في الثانية
 وفي الركعتين الاخرتين بام الكتاب وكان يطول الركعة الاولى من صلوة الصبح ويقصر
 في الثانية الاوليات تنبيه اولي وكذلك الاخرى وانما ما يقع من الالكسة من الاول
 وتنتهيها بالاوليتين ثم رجوع في اللغة وتعلق بالحديث اسم **احدها** يدل على قراءة
 السورة مع الفاتحة في الجمل وهو مشتق عليه والعل متصل به من الاله وانما اختلفوا
 في وجوب ذلك وعدمه ووجهه وليس في وجود الفعل كما قلنا ما يدل على الوجوب
 الا ان يتبين انه وقع بيان للجمل واجب ولم يرد دليل الصح على استقاط الوجوب وقد
 ادعى في كثير من الافعال التي قصد اثبات وجوبها انها بياناً للجمل وقد تقدم لنا في
 هذي بحث وهذي الموضوع مما يحتاج تلك الطريقة الى اخراجه عن كونه بياناً والى
 ان يقرى بينه وبين ما دعي فيه كونه بياناً من الافعال فانه ليس معه في تلك
 المواضع الا مجرد الفعل وهو من جوده هنا **الثاني** اختلفنا في استنباط
 قرأت السورة في الركعتين الاخرتين وللشافعي قولان وقد يستدل بهذي الحديث
 على اختصاص القراءة بالاوليتين فانه ظاهر الحديث حيث فرق بين الاحتمال النقط
 والاخرين فيما ذكره من قراءة السورة وعدم قراتها وقد يحتمل غير ذلك لاحتمال النقط
 لان يكون اراد تخصيص الاولين بالقراءة الموصوفة بهذاه الصفة اعني التطويل
 في الاولى والتقصير في الثانية **الثالث** يدل على ان الجهر بالنسبة اليه من الايات في
 الصلوة السرية جائز لا يوجب **الرابع** يقتضيه الجود **الرابع** يدل على استحباب تطويل
 الركعة الاولى بالنسبة الى الثانية فيما ذكره فيهما واما تطويل القراءة في الاولى بالنسبة
 الى الثانية في الثانية فعليه نظرو من العلم من اراد ذلك لان اللفظ انا دل على تطويل
 الركعة وهو متردد بين تطويلها بمحض القراءة او بجموع منه القراءة فمن لم يرى
 ان يكون مع القراءة غيرهما وحكم باستحباب تطويل الاولى مستله لأبهذي الحديث
 لم يتم له التبدليل من خارج على انه لم يكن مع القراءة غيرهما **ويمكن** ان يجاب
 عنه بان المذكور هو القراءة والظاهر ان التطويل والتقصير اجعاليه مادكر
 قبلهما وهو القراءة **الخامس** فيه دليل على جواز الالكتبا ايضا حال في الال
 الاجراء دون التوقف على اليقين لان الطريق الى العلم بقراءة السورة في السنة
 لا يكون الا بسماع كلها وانما يفيد اليقين ذلك لو كان في الجهر به وكانه اخذ من

تم

سماع بعضها مع قيام القرينه على قراءة باقهما فان قلت قد يكون اخذ ذلك با
 بانخبار الرسول صلى الله عليه واله وسلم قلت لظنة كان ضاهرة في الدوام والاكثريه
 ومن ادعى ان الرسول صلى الله عليه واله وسلم كان يخبرهم عقبه الصلوة دائما او كثيرا
 بقراءة سورتين فقد ابعدها **الحديث الثالث** عن جبير بن مطعم قال
 سمعت رسول الله صلى الله عليه واله وسلم يقرأ في المغرب بالطور **الحديث الرابع**
 عن البراء بن عازب ان النبي صلى الله عليه واله وسلم كان في سفر فصل العشاء الاخرة قرا
 في احد الركعتين باليتين والركعتين فاسمعت احد آحسن صوتا منه وقراه جبير بن
 مطعم بن عدي بن نوفل بن عبد مناف ثم شفي نوفل بن يحيى بن ابي محمد ويقال ابو عدي وكان
 من حكماء قريش وساداتهم وكان يوحى عنه النسب اسمها قبل يوم النج وقيل عام
 خيبر ومات بالمدينة سنة وقيل سنة وحدثه وحديث البراء الذي بعده تعلقات
 بكيفية القراءة في الصلوة وقد ورد عن النبي صلى الله عليه واله وسلم في ذلك ما
 تضمنه في التطويل والتقصير وصف فيها بعض الحافظ كتابا مفردا والذي اختار
 الشافعية التطويل في قراءة الصبح والظهر والتقصير في المغرب والتوسط في العصر
 والعشاء وغيرهم يوافق في الصبح والمغرب ويتالف في الظهر والعصر والعشاء واستمر
 العمل على التطويل في الصبح والتقصير في المغرب وما ورد على خلاف ذلك في الاحاديث
 فان ظهرت له عليه في الخالف فقد جعل على تلك العلة كما في حديث البراء عاتب
 المذكور فانه ذكر انه في السفر فمن تجتهد اوساط المفصل لصلوة العشاء الاخرة
 يحمل ذلك على ان السفر مناسبا للتخفيف لا اشتغال المسافر وتعبه **والصحيح**
 هو اصبته عليه فهو جائز من غير كراهة كحديث جبير بن مطعم في قراءة الطور
 في المغرب وكحديث قرأت الاعراف فيها ما صححت المواضع عليه فهو في درجة النج
 في الاستحباب الا ان غيره ما قرأه النبي صلى الله عليه واله وسلم غير كراهة وقد
 تقدم الفرق بين كون الشيء مستحبا وبين كون تركه مكروها وحديث جبير بن
 مطعم مما سمعه من النبي صلى الله عليه واله وسلم قبل اسلامه لما قدم في فداء الاسرا
 وهذي النوع من الاحاديث قليل اعني التحمل قبل الاسلام والادى بسلامة